مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع قوانين الاسرة		ا لرقم
	المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ 20-11-2011	العدد و [ص]:

المرأة والترابط الأسري من خلال مجلة الأحوال الشخصية (2)

بقلم: نجيبة الشريف *

في الجزء الأول من مقالها اهتمت الكاتبة بتحليل مفهوم الترابط الأسري وانتهت بطرح سؤال حول ما إذا كانت كل بناتنا المقبلات على الزواج مطلعات على ما تحمله مجلة الأحوال الشخصية من واجبات ومسؤوليات وما تمنحهن من حقوق أجابت عنه بعبارة «لا أظن» وتعود في الجزء الثاني لشرح الأسباب فتقول : مرد قلة الوعي لها عديد الأسباب يمكن أن نذكر منها:

-البنت نفسها حيث تنساق وراء عاطفتها ولا تفكر إلا في أن تكون مع من أحبته (والعكس أيضا صحيح) بدون أي تفكير موضوعي بالشخص الذي سترتبط به وفي ما سينتظرها من مسؤوليات.

-كما قد يكون سبب ذلك أيضا أسرتها عندما ترغمها بالزواج بمن لا تحب

-أو قد يكون بسبب خارجي عندما يقع اغتصابها مثلا وتضطر هي إلى الزواج بمن اغتصبها للحفاظ على سمعتها أو على نسب وليدها إن حدث وحملت منه...

تتعدد الأسباب لكن يجب أن نقول أن للعائلة -إن كانت هي نفسها واعية - دورا شديد الأهمية في توعية ابنتها وتوجيهها التوجيه الصحيح حتى تختار الزوج الأنسب لها (وكذلك الشأن بالنسبة للشاب). لذلك أقول أن العمل على توعية المرأة من جهة والحفاظ على ما وصلت إليه بعضهن من وعي هو مسؤولية جماعية يجب أن تتحملها الدولة بكل مكوناتها كما يتحملها كل فرد تونسي يؤمن بمستقبل الأجيال القادمة

فالمرأة هي المعنية الأولى بالتربية في مختلف المؤسسات الاجتماعية وهي التي تواجه كل يوم انعكاسات التطور الذي خضع له المجتمع رغم أنها لا تجد المرجع التربوي باعتبار عدم وجود أي تجارب للأجيال السابقة طالما أن المرأة سابقا كانت مهضومة الجانب ولا تشارك في التنمية...إذن فهي وحدها تبحث و تبتكر وتبادر بما يحتوي كل ذلك من مخاطرة وهذا مثال من القضايا المستحدثة التي تعالجها المرأة سواء كانت أما أو أختا أو معلمة أو أستاذة أو طبيبة أو مديرة أو حتى إن كانت معينة منزلية

إذن إذا كنا نريد الحفاظ على مجتمعنا فلا بد أن نحافظ على ما تحصلت عليه المرأة من حقوق مع تطويره لصالح الأسرة و تركيز العمل على توعية المرأة ودفعها إلى المشاركة بصفة أفضل وأنجع خاصة إذا ما كنا نؤمن أن المجتمعات التي تشكو من عدم اندماج بعض الفئات هي مجتمعات مريضة وينتج عن مرضها الكثير من الخلافات التي تخل بتوازن الاندماج وتعمل على تفكيك المجتمعات وجعلها عرضة للكثير من المآسي في حين أن المجتمع المندمج هو ذلك المجتمع الذي لا تعتريه هذه الأمراض حيث نجد المرأة إلى جانب الرجل يعملان جنبا إلى جنب بهدف الرقي بخليتهما العائلية وتنشئة أطفال وشباب قابلين للاندماج في مجتمعهم. لذلك نقول أن دور المرأة في هذا الصدد هو دور كبير جدا رغم عيشها الآن في محيط لازالت بعض فئاته تؤمن بأن المرأة خلقت أساسا لتكون ربة بيت فقط

فالتونسية بتقدمها أصبحت ركيزة من ركائز المجتمع والاقتصاد ومع ذلك فهي لم تتخل عن مهمتها الأصلية من منظور الكثير من التونسيين فهي تعتني ببيتها وأطفالها وزوجها...فرب العائلة قد يعتني أحيانا بالمنزل وتربية الأطفال لكن العبء الأثقل تتحمله المرأة أساسا باعتبارها لازالت ليومنا هذا تحافظ على موقعها كربة بيت كما كانت سابقا رغم أنها تعمل وتكد وتوفر قسطا لا بأس به من الماديات التي تحتاجها العائلة فقد قيل سابقا

الأم مدرسة إذا أعد د تها.....أعددت شعب طيب الأعراق

ربوا البنات على الفضيلة.....إنها في الموقفين لهن خير وثاق

ولعل هذا ما جعل المشرع التونسي بين الفينة والأخرى وبهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي وحماية الأسرة من كل ما يمكن أن يخل بتوازنها يصدر العديد من القوانين فكان لذلك قانون الاشتراك في الملكية بين الزوجين فمجلة حماية الطفل فالتنقيح الوارد على مجلة الجنسية فيما يتعلق بتمكين المرأة المتزوجة بأجنبي من إسناد جنسيتها لوليدها (وإن كنت ابدي بعض التحفظات على هذا القانون) فقانون إسناد لقب الخ...

كما يجب أن لا ننسى (قبل الثورة) ما أطلق من معايير أخرى بهدف الحفاظ على مجتمعنا وهو أن المرأة شريكة فاعلة .ذلك أن الشراكة بين الجنسين أصبحت هي الكلمة الأمل بهدف تغيير نمط السلوك الفردي والذي ليس على التشريع تحقيقه أو القرارات السياسية وإنما ذلك لا يمكن أن يكون إلا بتغيير نمط السلوك الفردي أي نمط اشتغال المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمؤسسات التربوية والإدارية والاقتصادية وحتى الثقافية...

فبناء مجتمع متكامل مندمج ولئن كانت المرأة تتحمل فيه مسؤولية كبرى إلا أنه لا يمكن اعتباره من شأن المرأة وحدها أو بعزلها بالبيت للإنجاب والتربية بل هو يتحقق بشراكة فعلية بين كل أفراده نساء ورجالا و شبابا وشابات وحتى الأطفال منهم

اليوم وبعد ما حصل ما حصل من تطور في مجال حقوق المرأة لابد لنا أن نعترف أنه في دعم حقوقها هو دعم للأسرة وبالتالي دعم لعملية الاندماج الاجتماعي والنهوض بمجتمعنا.

ومن هذا المنطلق يجب علينا أن نعمل على دفع المرأة كي تتوجه إلى أدوار التسيير الاجتماعي وأيضا إلى العمل السياسي وذلك أساسا لأن ما تقدمه المرأة من رؤية متميزة للأشياء بسبب موقعها المتميز في المجتمع كأم وربة أسرة وأستاذة ومعلمة وطبيبة وقاضية وتاجرة ووو...يجعلها مرجعا لعديد القيم الاجتماعية وفي نفس الوقت أحد المحركات الرئيسية للتنمية وتحديث المجتمع.

أملي أن أكون قد وفقت بهذا التحليل الوجيز وأوضحت للقارئ ما يجب أن يعرفه عن أهمية دور المرأة التونسية في الحياة اليومية وكيفية مساهمتها لبناء مجتمع سليم من الأمراض حتى أكون بذلك قد ساهمت على الأقل بالقول كي نحافظ على ما تحقق للمرأة لكن مع المطالبة بوجوب وضع دراسة جدية وشاملة لمجلة الأحوال الشخصية والقوانين ذات العلاقة بالأسرة حتى نتمكن من تلافي ما يمكن أن يعد نقصا في هذه المجلة من ناحية ومن أخرى حتى تتجمع كل النصوص القانونية التي لها علاقة بالحياة الشخصية للإنسان ضمنها كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات مجتمعنا حتى نتمكن من تحقيق التوازن الأسري من خلال ما تقدمه المرأة من جهود ومن أعمال مشهود بنجاعتها على جميع المستويات.

* مستشارة بمحكمة التعقيب